

المتعامل الاقتصادي المعتمد كإجراء لتسهيل وتأمين سلسلة التوريد الدولية

THE AUTHORIZED ECONOMIC OPERATOR (AEO) AS A MEASURE TO FACILITATE AND SECURE THE INTERNATIONAL SUPPLY CHAIN

إسماعيل بن عنتر*

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم (الجزائر)
البريد الإلكتروني: ismail.benanteur.etu@univ-mosta.dz

عباس لخمير

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم (الجزائر)
البريد الإلكتروني: abbess.lahmar@univ-mosta.dz

تاريخ النشر: 2026/06/22	تاريخ القبول: 2026/05/23	تاريخ الاستلام: 2026/01/22
-------------------------	--------------------------	----------------------------

Abstract :

This research aims to highlight the authorized economic operator (AEO) program, a global customs initiative that has proven effective in enhancing supply chain security and facilitating international trade. With the increasing number of companies seeking to comply with standards and regulations this program promotes transparent cooperation between economic operators and customs authorities, helping ensure safe and efficient trade flows.

The study also aims to identify the conditions, requirements, and benefits of the economic operator program, as well as the key pillars of the security standards framework including the SAFE framework.

Keywords : International Trade, Customs facilitations, security, Authorized Economic Operator, Supply chain.

JEL Classification Codes: F140, P450, F53, F19.

*المؤلف المرسل

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على برنامج المتعامل الاقتصادي المعتمد (AEO) وهو مبادرة جمركية عالمية في إطار برنامج أثبتت فعاليته في مجال تعزيز أمن سلسلة التوريد وتسهيل التجارة الدولية، ومع تزايد عدد الشركات الساعية إلى الامتثال للمعايير واللوائح، يعزز هذا البرنامج التعاون الشفاف بين المتعاملين الاقتصاديين والسلطات الجمركية، مما يساهم في ضمان تدفقات تجارية آمنة وفعالة.

كما تهدف الدراسة إلى تحديد شروط ومتطلبات وفوائد برنامج المتعامل الاقتصادي المعتمد، وبالإضافة إلى الركائز الأساسية لإطار معايير الأمن، بما في ذلك إطار عمل (SAFE).

الكلمات المفتاحية:

التجارة الدولية، التسهيلات الجمركية، الأمن، المتعامل الاقتصادي المعتمد، السلسلة اللوجستية.

تصنيفات JEL: F140, P450, F53, F19

1- مقدمة:

شهد العالم نمواً اقتصادياً سريعاً بفعل العولمة، حيث ساهم انخفاض تكاليف النقل والاتصالات في تطوير صناعة اللوجستيات الدولية. ومع استمرار هذه التحولات، يتعزز التكامل الاقتصادي العالمي بشكل أكبر وتعد الجمارك جزءاً أساسياً من المنظومة الوطنية، إذ يقع على عاتقها التفتيش وتقديم الخدمات، مما يجعل دورها محورياً في إدارة حركة السلع والحاويات ومع تزايد حجم التجارة الدولية، أصبح التركيز موجهاً نحو تعزيز التعاون بين الجمارك وقطاع الأعمال، وتحسين سلسلة التوريد، لمواجهة التهديدات الجديدة.

كانت الرقابة الجمركية المرتبطة بالأمن القومي تعتبر كمسألة ثانوية داخل منظمة الجمارك العالمية، إلى أن وقعت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 والتي غيرت الأولويات والسياسات الدولية جذرياً، فقد أدت تلك الهجمات إلى إطلاق مبادرات جديدة مثل مبادرة أمن الحاويات، والشراكة الجمركية-التجارية لمكافحة الإرهاب، وهو ما أعاد تشكيل المشهد الأمني العالمي، ودفع منظمة الجمارك العالمية إلى تحويل تركيزها من الانشغالات الاقتصادية البحتة إلى قضايا أمن سلسلة التوريد، وظهرت الحاجة إلى تطوير حلول تهدف إلى ضمان الأمن، وتسهيل تدفق السلع والحد من خدمات الرقابة التي تطيل الإجراءات الجمركية وتؤثر على كفاءة عمل سلاسل التوريد.

إن اعتماد إطار معايير تأمين وتسهيل التجارة العالمية المعروف باسم (SAFE) كان بمثابة إنجازا مهما، حيث أن وضع مثل هذه المعايير التقنية كان هدفها ضمان أمن التجارة العالمية دون إعاقة عملها الطبيعي، كما أن نظام التعامل الاقتصادي (AEO) هو أحد أكثر الحلول تأثيرا في هذا المجال، تم إنشاؤه في الاتحاد الأوروبي سنة 2005 من خلال اللائحة المعدلة لقانون الجمارك، حيث بدأ برنامج التعامل الاقتصادي المعتمد (AEO) عمله في يناير 2008، بالاعتماد على الأحكام التنفيذية لقانون الجمارك، وهذا ما أثر بشكل كبير على أداء سلسلة التوريد، وتتميز الضوابط الجمركية المطبقة ضمن هذا النظام بالتسهيلات والتحسينات التي تؤدي إلى رفع كفاءة الحركة الدولية للسلع وتستند على تحليل المخاطر، كما تعمل على تأمين سلاسل التوريد دون إهمال الفائدة التي يجنيها المتعاملون الاقتصاديون.

ومن هذا المنطلق، جاءت هذه المساهمة البحثية للوقوف على أهمية إطار معايير (SAFE) ودور برنامج التعامل الاقتصادي المعتمد (AEO) في تأمين سلسلة التوريد الدولية وتسهيل حركة البضائع، كما ارتأينا من خلال هذه المساهمة طرح إشكالية رئيسية تتضمن فرضية بالإضافة إلى وضع الإطار المنهجي للدراسة.

1-1. إشكالية البحث:

إلى أي مدى يساهم برنامج التعامل الاقتصادي المعتمد في تحقيق التوازن بين تسهيل حركية التجارة الدولية من جهة، ومن جهة أخرى متطلبات تأمين سلسلة التوريد العالمية؟

2-1. فرضية الدراسة:

يساهم برنامج التعامل الاقتصادي المعتمد في تسهيل حركة التجارة الدولية وتأمين سلسلة التوريد العالمية وترتبط درجة هذه المساهمة بمدى الالتزام بالمعايير واتفاقيات الاعتراف المتبادل الفعال بين الدول.

3-1. أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى توضيح جملة من النقاط لمعالجة إشكالية البحث نذكر منها:
- إبراز أهمية التعامل الاقتصادي المعتمد (AEO) وتحليل نشأته ضمن معايير (SAFE).
- التطرق إلى شروط الحصول على صفة (AEO) وحقوق والتزامات المتعامل المعتمد.
- دراسة المزايا الممنوحة مثل الأولوية في الجمركة، وتقليل المعاينة الفعلية.
- إبراز الدور الذي يلعبه البرنامج في تعزيز أمن سلسلة التوريد العالمية، مع تحليل المعايير المطلوبة وكيفية مساهمتها في الحد من المخاطر.

- رصد أبرز التأثيرات للبرنامج على التجارة الدولية وإدارة أمن سلسلة التوريد العالمية.

1-4. منهجية الدراسة:

هذه الدراسة هي من الدراسات الوصفية التحليلية ذات طابع نظري، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض المفاهيم والنصوص القانونية المرتبطة بالمتعامل الاقتصادي المعتمد، وكذا تحليل العلاقة بين برنامج المتعامل المعتمد وتسهيل التجارة الدولية من جهة، وأمن سلسلة التوريد من جهة أخرى، كما تم الاعتماد كذلك على المنهج الاستنباطي الذي ينطلق من العام إلى الخاص ويسمح باستنباط مدى تطابق المبادئ العامة لاستنتاج آليات العمل والتأثيرات المفترضة، أما أدوات جمع المادة العلمية كانت من الاتفاقيات والقوانين والنصوص التنظيمية، ومنظمة الجمارك العالمية، بالإضافة إلى المقالات المحكمة والتقارير الدورية الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية.

2- معايير (SAFE) وأهميتها في الأمن الجمركي:

في أعقاب الهجمات التي وقعت في 11 سبتمبر 2001، أطلقت الجمارك الأمريكية مبادرة أمن الحاويات بهدف تعزيز أمن الشحنات البحرية المتجهة إليها، إلا أنما كان معترفاً به هو ضعف سلسلة التوريد الدولية والتي تمثل مشكلة عالمية وليست مشكلة دولة معينة، حيث تجسد هذا الوعي المتزايد بالحاجة إلى تأمين هذه السلسلة على المستوى العالمي في قمة مجموعة الثماني التي عقدت في بلدة كاناناسكيس بجنوب غرب مدينة كالجارى في ألبرتا بكندا خلال الفترة الممتدة من 26 إلى 28 جوان 2002 والتي كان هدفها مناقشة الأوضاع الاقتصادية العالمية وقضايا الإرهاب.

خلصت القمة إلى التزام دول المجموعة الثماني بالتعاون مع المنظمات الدولية المختصة للعمل بشكل عاجل على تطوير وتنفيذ نظام عالمي يهدف إلى تحديد وفحص الحاويات عالية المخاطر، وضمان أمنها وسلامتها أثناء النقل، وذلك من خلال التنسيق مع منظمة الجمارك العالمية والحصول مسبقاً على المعلومات الإلكترونية الخاصة بتلك الحاويات. وقد أكد مجلس منظمة الجمارك العالمية أهمية تعزيز أمن سلسلة التوريد عبر اعتماد الإرسال المسبق للبيانات الجمركية الموحدة لتحديد السلع ووسائل النقل التي قد تشكل تهديداً أمنياً. وفي هذا الإطار، قامت المنظمة بإنشاء فريق عمل مكلف بوضع المبادئ التوجيهية اللازمة لتأمين التجارة العالمية وتيسيرها. (MIKURIYA, 2007)

2-1. أهداف برنامج الشراكة الجمركية التجارية ضد الإرهاب ومعيار (SAFE):

بدأ برنامج الشراكة الجمركية التجارية ضد الإرهاب (C-TPAT) سنة 2001 وهو برنامج طوعي، في حين أن قانون الأمن والمساءلة لكل ميناء (SAFE Port Act) المعتمد سنة 2006 قد وفر إطاراً قانونياً وفرض متطلبات إشراف صارمة. وعندما تنضم الشركات إلى هذه الشراكة، فإنها توقع اتفاقية عمل مع الجمارك (CBP) لأجل حماية الحدود وسلسلة التوريد، بما يسمح بتحديد الثغرات الأمنية واتخاذ التدابير اللازمة. وبرنامج (C-TPAT) يقدم تسهيلات للمتعاملين في تأمين سلسلة التوريد نحو الو.م.أ.

وعلاوة على ذلك، فإن المتعاملين الاقتصاديين يقدمون إلى إدارة الجمارك ملفاً كاملاً يحدد التدابير الأمنية التي تطبقها الشركة، يتضمن خطط عمل لتوحيد الأمن عبر سلسلة التوريد الخاصة بهم، حيث يعتبر هؤلاء المتعاملين منخفضي المخاطر مقارنة ببقية المتعاملين الغير منخرطين في الشراكة، ويكون خضوعهم للفحص باحتمالات أقل، وفي إطار سعيها للارتقاء بالعمل التقني أنشأت المنظمة العالمية للجمارك مجموعة استراتيجية رفيعة المستوى (HLSG) تضم اثني عشرة عضواً، وفي جوان 2005 اعتمد أعضاء المنظمة العالمية للجمارك إطار معايير (SAFE) لتأمين وتسهيل التجارة العالمية في اجتماع مجلس المنظمة بـروكسل والذي يهدف إلى ما يلي:

- التقليل من عمليات التفتيش الجمركي عند دخول البضائع مع امتياز الأولوية في خط الفحص.
- خصم نقاط من قيمة المخاطر، مما يؤدي إلى تصنيف البضائع المستوردة ضمن فئة مفضلة.
- تسريع عمليات تفتيش الشحنة إذا كان المستورد الأمريكي معتمداً على البرنامج (C-TPAT).
- تقليل الرسوم الجمركية وزيادة سرعة وصول البضائع إلى الأسواق.
- الأولوية في الوصول والدخول إلى ميناء بري أو بحري أمريكي في حالة حدوث طارئ أو عمل إرهابي.
- ممرات التجارة الآمنة وجمرك سريعة عبر الحدود بين الو.م.أ وكندا/ الو.م.أ والمكسيك من خلال ممرات مخصصة.
- اكتساب عملاء جدد، وتحسين القدرة على التنبؤ بعملية استيراد البضائع من الخارج أو نقلها إلى الو.م.أ.

- الحفاظ على العلاقة التجارية مع العملاء الحاليين الذين يشترطون أن تكون الشركة معتمدة.

- تقليل احتمالية حدوث اضطراب في سلسلة التوريد مع زيادة القدرة التنافسية.

لقد أحدثت هذه الوثيقة ثورة في معايير أمن سلسلة التوريد، وشكلت بداية لنهج شامل لتسيير البضائع عبر الحدود، فهي ترتبط بالمتعاملين الاقتصاديين، وامتداد للاتفاقيات الدولية بشأن تبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية وما يتعلق بالإفراج عن البضائع عند تقديم الحد الأدنى من المعلومات اللازمة لتحديد هوية البضائع والسماح بإكمال التصريح النهائي للبضائع لاحقاً، ومعايير (SAFE) ليست باتفاقية دولية، بل مجموعة من المعايير الطوعية التي التزم بها أعضاء المنظمة العالمية للجمارك . (Ireland, 2009)

وقد خضع إطار معايير (SAFE) للتحديث بصفة منتظمة سنة 2021 و 2025 لمواكبة التطورات العالمية، ومسايرة التحولات في مجال الإبداع التكنولوجي، حيث ظهرت أحكاماً تتعلق بالمتعامل الاقتصادي المعتمد (AEO) ، والعلاقة بين الجمارك والهيئات الحكومية الأخرى، وتشجيع استعمال الأجهزة الذكية لتحسين الرقابة، مع مواصلة الجهود لتحسين عناصر بيانات أمن الشحن الجوي لتتلاءم مع نموذج بيانات المنظمة العالمية للجمارك وإدماج آليات إعداد التقارير لوضع حيز الخدمة إطار معايير (SAFE).

2-2. معايير (SAFE) وتعزيز حماية التجارة الدولية وأمن سلسلة

التوريد:

في إطار تعزيز القدرة التنافسية وأمام توسع المبادلات التجارية، عملت المؤسسات على اعتماد أساليب جديدة لرفع مستوى الكفاءة في أنشطتها، حيث قررت العديد من الشركات تطوير علاقاتها مع المنظمات، وإنشاء سلاسل توريد عالمية تسمح بزيادة تدفق السلع، وهذا ما يطرح إشكالية المخاطر الأمنية المتعلقة بسلسلة التوريد.

وتؤثر مخاطر سلسلة التوريد على مستوى الخدمة والأداء وتزيد من ارتفاع التكلفة، وهذا بدوره يدفع إلى التفكير في إطلاق مبادرات للحماية وتنفيذ استراتيجيات لإدارة المخاطر وتقييمها بصفة مستمرة للحد من نقاط الضعف وضمان الاستمرارية، ويمكن أن تشمل المخاطر في سلاسل التوريد العالمية بشكل رئيسي ما يلي: (Ila & Mentzer, 2008)

مخاطر العرض: الأحداث السلبية في الإمدادات الواردة، والتي تؤثر على القدرة على تلبية طلب العملاء (من حيث الكمية والجودة).

مخاطر العمليات: الأحداث السلبية التي تؤثر على القدرة الداخلية للشركة على إنتاج السلع والخدمات، جودته وتوقيته، و/أو الربحية.

مخاطر الطلب: الأحداث السلبية في التدفقات، والتي تؤثر على احتمالية تلقي طلبات العملاء، و/أو التباين في الحجم والتشكيلة.

مخاطر الأمن: تتعلق بالأحداث السلبية التي تهدد الموارد البشرية، وسلامة العمليات، وأنظمة المعلومات، وقد تؤدي إلى نتائج مثل خروقات الشحن، وسرقة البيانات أو المعرفة الملكية، الجريمة والتخريب.

خلال سنوات السبعينات والثمانينات لم تكن المنظمات والهيئات الدولية تحتم كثيرا بقضايا سلسلة التوريد، حيث كان التركيز منصبا على مخاطر التهريب والسرقة، ومع أواخر التسعينيات بدأت مخاطر الأمن تطرح بشكل واسع ودفع بالبلد إلى تطبيق برامج ولوائح أمنية جديدة للحماية من الإرهاب، هذه التحولات كان لها أثرا كبيرا على العمليات اللوجستية وعلى طريقة عمل الشركات وظهر نهج جديد في التعاون بين أعضاء سلسلة التوريد والحكومات والمنظمات الدولية لضمان كفاءة سلسلة التوريد وحماية الاقتصاد.

وفي هذا المجال، أطلقت الو.م.أ. مبادرات متعددة تهدف أساسا إلى تشديد أمن الحدود والحماية من النقل غير المشروع للمواد والأشياء، ومنها برنامج إدارة أمن الحدود العالمي الذي يركز على التعاون الدولي ولاستخباراتي، والاستراتيجيات الأمنية الوطنية التي تشمل تحسين القوة العسكرية وإدارة الأمن الداخلي بالاعتماد على مختلف الهيئات كالجمارك وإدارة أمن النقل وحماية الحدود الوطنية، بالإضافة إلى مبادرات أخرى تشمل عمليات التفتيش والتدقيق الأمني، حيث تعتبر الولايات المتحدة رائدة في هذا المجال خاصة بعد أن قامت بإطلاق وتنفيذ مبادرات أخرى أكثر تعزيزا لعمليات نقل المواد والأشياء والتي تشمل: (Williams, et al., 2009)

مبادرة أمن الحاويات: برنامج مصمم للسماح للجمارك الأمريكية بتحديد وتفتيش الحاويات عالية الخطورة قبل وصولها إلى الو.م.أ.

شراكة الجمارك والتجارة ضد الإرهاب: لتعزيز أمن سلسلة التوريد وتحديد شركاء السلسلة والتحقق من ممارساتهم الأمنية.

قاعدة بيان السفينة المسبق على مدار 24 ساعة (قاعدة 24 ساعة): تسمح بتقييم الشحنات المنقولة بحثا عن أي تهديد محتمل قبل تحميلها، وينبغي على شركات النقل تقديم بيان كامل لجميع الشحنات إلى الجمارك قبل 24 ساعة على الأقل من المغادرة باتجاه الو.م.أ.

التجارة السريعة والأمانة: برنامج مصمم للسائقين وشركات النقل والمستوردين منخفضي المخاطر لتسريع الشحنات بين الو.م.أ وكندا.

2-3. عناصر إطار معايير (SAFE) وركائزه الأساسية:

يتكون إطار معايير (SAFE) من خمسة عناصر أساسية وهي كالآتي:

- يعمل على توحيد البيانات الإلكترونية المسبقة المطلوبة والمتعلقة بالشحنات الواردة والصادرة وشحنات العبور.
- تلتزم كل دولة في إطار (SAFE) بتطبيق نهج موحد لإدارة المخاطر بهدف التعامل مع التهديدات الأمنية.
- بناء على طلب مبرر من الدولة المستقبلة، تقوم إدارة الجمارك في الدولة المرسل، اعتماداً على منهجية مماثلة لاستهداف المخاطر، بإجراء تفتيش خارجي للبضائع أو لوسائل النقل ذات الخطورة العالية ويفضل أن يستخدم في هذا التفتيش معدات كشف غير تداخلية، مثل أجهزة الأشعة السينية واسعة النطاق وأجهزة الكشف عن الإشعاع.
- يحدد إطار معايير (SAFE) الامتيازات التي ستمنحها إدارات الجمارك للشركات الملتزمة بالحد الأدنى لمتطلبات أمن سلسلة التوريد وبأفضل الممارسات المعتمدة.
- يدعو إلى تعزيز التعاون الوثيق مع الهيئات الحكومية الأخرى ذات الاختصاصات التنظيمية المختلفة، بهدف ضمان أمن وسلامة المجتمعات، مع تسهيل الانسياب السلس لحركة السلع.

يستند إطار معايير (SAFE)، المبني على العناصر الأساسية الخمسة المذكورة سابقاً، إلى ثلاثة ركائز رئيسية تتضمن مجموعة من المعايير الموحدة التي تهدف إلى ضمان سهولة الفهم وتسريع التنفيذ على المستوى الدولي. ويرتكز هذا الإطار بشكل مباشر على تدابير الأمن والتسهيل المعتمدة في منظمة الجمارك العالمية، إضافة إلى البرامج التي طورتها إدارات الجمارك في الدول الأعضاء، والتي تشمل: العلاقة بين الإدارات الجمركية، العلاقة بين الجمارك ومجتمع الأعمال، والعلاقة بينا لجمارك والمؤسسات الحكومية الأخرى.

2-3-1. العلاقة بين الإدارات الجمركية:

تطبق إدارات الجمارك معايير مشتركة لتحقيق الأمن وتسهيل سلسلة التوريد الدولية أثناء مرور الشحنات ووسائل النقل عبر النظام التجاري العالمي ويلعب ركن الجمارك دوراً محورياً كآلية فعالة لحماية سلسلة التوريد من مختلف أشكال الجريمة العابرة للحدود، وعلى خلاف النهج التقليدي

المعمول به سابقاً، تقترح هذه الركيزة إنشاء آليات متقدمة للفحص والمراقبة والتحليل قبل وصول البضائع ووسائل النقل، وذلك بالاعتماد على الخبرة والمهارات المتخصصة في هذا المجال ويتم توظيف البيانات الإلكترونية المسبقة لتحديد الشحنات ووسائل النقل عالية الخطورة، بما يتيح لإدارات الجمارك التعامل معها في الوقت المناسب، سواء على مستوى ميناء المغادرة أو ميناء الوصول.

2-3-2. العلاقة بين الجمارك ومجتمع الأعمال:

تهدف هذه الركيزة إلى إنشاء نظام دولي يتيح التعرف على الشركات الخاصة التي توفر مستوى عالياً من ضمان أمن سلسلة التوريد الدولية وتعمل الإدارات الجمركية على بناء شراكات مع هذه الشركات، بحيث تستفيد من تسريع إجراءات جمركية بضائعها ومن مزايا ملموسة أخرى تعزز سهولة وانسيابية حركة التجارة، وتعرف هذه الشراكة باسم برنامج التعامل الاقتصادي المعتمد (AEO)، يتميز هذا البرنامج التابع لإطار معايير (SAFE) بأنه شامل وعالمي، يختلف عن برامج الامتثال والمتعاملين المعتمدين المذكورة في اتفاقية كيوتو المعدلة، غير أنه يضمن الامتثال للالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية تيسير التجارة للمنظمة العالمية للتجارة واتفاقية كيوتو.

2-3-3. العلاقة بين الإدارات الجمركية والمؤسسات الحكومية الأخرى:

منذ اعتماد إطار معايير (SAFE) سنة 2005، ازدادت أهمية التعاون بين الجمارك والهيئات الحكومية الدولية المعنية بأمن سلسلة التوريد، وقد استجابت المنظمة العالمية للجمارك (WCO) من خلال تبني مجموعة من الإجراءات التي تسمح بتسيير الحدود والعمل على تنظيم إطار للتعاون بين الجمارك والهيئات الأخرى لأجل ضمان استجابة حكومية فعالة لتحديات أمن سلسلة التوريد. وتبسيط إجراءات الرقابة وتجنب ازدواجيتها، والمساهمة في إرساء معايير دولية تضمن تيسير التجارة.

بمنظور عام، تهدف معايير (SAFE) إلى تحقيق التوازن بين الأمن والتيسير وقد انضم إلى هذا الإطار 172 عضواً من مجموع 185 دولة عضواً في منظمة الجمارك العالمية، وهو ما يعكس مدى استعداد الدول الأعضاء لتبني إطار معايير (SAFE) والالتزام بتطبيقها، وهناك حوالي 8٪ من الأعضاء المتبقين، على الرغم من أنهم لم يعبروا رسمياً عن نيتهم، غير أنهم يدجون بالفعل هذه المعايير إلى حد كبير في تشريعاتهم الوطنية (WCO, 2022).

وباعتبار أن إطار معايير (SAFE) يتميز بطبيعته غير الملزمة، وهذا ما يعطي لأعضاء المنظمة العالمية للجمارك حرية الاختيار بين اعتماد هذا الإطار أو عدم اعتماده، وفقاً لتفضيلاتهم واحتياجاتهم الخاصة، كما أن تطبيق العديد من الدول لبعض المعايير بشكل ملحوظ يظهر التزامها بالمعايير الدولية للأمن وتيسير التجارة، والمبادئ الأساسية لإطار معايير (SAFE)، حتى في غياب

الاعتماد الرسمي للإطار ككل، هذا النهج المرن يتيح إمكانية التطبيق بشكل انتقائي، وهذا بما يتناسب مع خصوصيات كل عضو من أعضاء المنظمة العالمية للجمارك وفقا لواقعهم الوطني وأهدافهم المحددة.

3- الإطار العام للمتعامل الاقتصادي المعتمد (AEO):

يحتل برنامج المتعامل الاقتصادي المعتمد (AEO) باعتراف واسع النطاق كقوة محورية في تعزيز بيئة تجارية آمنة وشفافة وقابلة للتنبؤ، ويتحقق ذلك من خلال الالتزام الطوعي بأحكام السلامة والأمن في الأنشطة التجارية وإدراكا لأهمية التجارة الدولية كمحرك أساسي للازدهار الاقتصادي، أصبح من الضروري ضمان سير المعاملات التجارية في بيئة آمنة ومأمونة لذا تلعب إدارة الجمارك الحديثة دورا فعالا في تنسيق الاستجابة الوطنية لمخاوف السلامة والأمن ضمن الإطار الأوسع لسلسلة التوريد العالمية.

وقد وضعت المنظمة العالمية للجمارك سنة 2006 بالتعاون مع شركائها التجاريين، ملحقا جديدا ضمن إطار معايير (SAFE) بعنوان "شروط ومتطلبات ومزايا المتعامل الاقتصادي المعتمد"، وذلك بهدف تطوير مفهومه بشكل أكبر حيث يوفر هذا الملحق الجديد معلومات أكثر تفصيلا حول كيفية إنشاء برنامج المتعامل الاقتصادي المعتمد.

3-1. تعريف المتعامل الاقتصادي المعتمد:

المتعامل الاقتصادي المعتمد (AEO) هو متعامل اقتصادي يعتبر، بفضل استيفائه معايير محددة، موثوقا به في عملياته الجمركية، وبالتالي يحق له الحصول على مجموعة من المزايا حيث يمكن أن تشمل هذه المزايا التسهيلات الجمركية، أو بعض التبسيطات الخاصة بضوابط الأمن والسلامة الجمركية، أو كليهما.

كما يستند مفهوم المتعامل الاقتصادي المعتمد (AEO) إلى الشراكة بين الجمارك والشركات التي أقرتها منظمة الجمارك العالمية وهذا يعني أن العلاقة بين الجمارك والمتعامل الاقتصادي المعتمد (AEO) ينبغي أن تستند دائما إلى مبادئ الشفافية المتبادلة، والدقة، والإنصاف، والمسؤولية وتتوقع الجمارك من المتعامل الاقتصادي المعتمد (AEO) أن يتصرف وفقا للتشريعات الجمركية، وأن يبلغها بأي صعوبات في الامتثال لها كما ينبغي على الجمارك تقديم الدعم لتحقيق ذلك . (Commission, 2018)

ويعود نظام المتعامل الاقتصادي المعتمد (AEO) إلى برنامج C-TPAT الأمريكي، الذي يعتبر شراكة طوعية بين الجمارك الأمريكية والمتعاملين الاقتصاديين الدوليين، حيث يتعين على المتعاملين الاقتصاديين تطبيق مجموعة من المعايير الخاصة بتدابير الأمن والحماية لسلسلة التوريد الخاصة بهم وللإستفادة من مزايا متعددة، وبرنامج المتعامل الاقتصادي المعتمد مكرس في اتفاقية كيو تو المعدلة.

2-3. شروط الحصول على صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد:

هناك مجموعة من المتطلبات اللازمة للحصول على ترخيص المتعامل الاقتصادي المعتمد، حيث تتم معالجة الطلب على مستوى إدارة الجمارك، غير أن منح صفة متعامل اقتصادي معتمد (AEO) يتطلب ضرورة مراعاة جوانب مختلفة، والتي يمكن أن تشمل ما يأتي:

- سجل مرضي للامتثال لمتطلبات الجمارك.
 - نظام إدارة مناسب يركز على سجلات إدارية وتجارية.
 - سجلات نقل تسهّل الرقابة الجمركية السليمة.
 - ملاءة مالية مثبتة، ومستوى مناسب من الكفاءة أو المؤهلات المهنية.
 - مستويات أمنية مناسبة في المرافق الخاصة أو المتعاقد عليها من الباطن.
- لقد أدركت العديد من الشركات أهمية تأمين سلسلة التوريد وتسهيل حركة السلع والبضائع، في تعزيز وتحسين العمل، فبرنامج الشراكة بين الجمارك والشركات، القائم على نموذج المتعامل الاقتصادي المعتمد (AEO)، يتيح للشركات وضع خطط وتدابير أمنية وتعاونية مشتركة، تسمح بتبادل المعلومات وتوجه شركاء الأعمال نحو تبني نموذج المتعامل الاقتصادي المعتمد والامتثال لمعايير الأمن المنصوص عليها في إطار عمل منظمة الجمارك العالمية، حيث أن إدارة الجمارك مطالبة دائما بفحص سير العمل والتدابير الأمنية بانتظام وفقا لإجراءات الأمن المنصوص عليها في الاتفاقية المبرمة مع المتعاملين المعنيين، وعموما توجد هناك ثلاثة عشرة شرطا ومتطلبا للجمارك والشركات في إرشادات المتعامل الاقتصادي المعتمد وهي: (Chen & Ma, 2015)

- إثبات الامتثال لمتطلبات الجمارك: يجب على الجمارك أن تأخذ في الاعتبار سجل الامتثال المثبت للمتعامل الاقتصادي المعتمد عند النظر في طلب الحصول على صفة متعامل اقتصادي معتمد.
- نظام مرض لإدارة السجلات التجارية: الاحتفاظ بسجلات دقيقة وكاملة وقابلة للتحقق في الوقت المناسب المتعلقة بالاستيراد والتصدير، ويعد الاحتفاظ بسجلات تجارية قابلة للتحقق عنصرا أساسيا في أمن سلسلة توريد التجارة الدولية.
- الجدوى المالية: تعد الجدوى المالية للمتعامل الاقتصادي المعتمد مؤشرا هاما على قدرته على الحفاظ على التدابير اللازمة لتأمين سلسلة التوريد وتحسينها.
- التشاور والتعاون والتواصل: ينبغي على جميع الجهات المختصة والمتعاملين الاقتصاديين المعتمدين، على المستوى الوطني، المحلي والدولي، التشاور بانتظام

بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك، بما لا يعرض أنشطة الإنفاذ للخطر، وينبغي أن تسهم نتائج المشاورات في تطوير الجمارك واستمرار استراتيجيتها لإدارة المخاطر.

- التعليم والتدريب والتوعية: يجب على الجمارك والمتعاملين الاقتصاديين تطوير آليات لتثقيف وتدريب الموظفين على سياسات الأمن، والتعرف على الانحرافات، وفهم الإجراءات التي يجب اتخاذها استجابة للتهديدات الأمنية.
- تبادل المعلومات والوصول إليها وسريتها: كجزء من استراتيجية تأمين المعلومات الحساسة، يجب تعزيز الوسائل التي تحمي بها المعلومات من سوء الاستخدام والتعديل غير المصرح به.
- أمن البضائع: على الجمارك والمتعاملين الاقتصاديين المعتمدين وضع و/أو تعزيز التدابير لضمان الحفاظ على سلامة البضائع وأمنها، وأن تكون ضوابط الوصول على أعلى مستوى، مع وضع إجراءات روتينية تساهم في ذلك.
- أمن النقل: يجب على الجمارك والمتعاملين الاقتصاديين المعتمدين العمل بشكل مشترك على إنشاء أنظمة رقابة فعالة، لضمان إمكانية تأمين وسائل النقل وصيانتها بشكل فعال.
- أمن المباني: تضع الجمارك، بعد مراعاة آراء المتعاملين المعتمدين وامتثالهم للمعايير الإلزامية، متطلبات تنفيذ بروتوكولات تعزيز أمن جمركية هادفة خاصة بها، تؤمن المباني، وتضمن مراقبة محيطها الخارجي والداخلي والتحكم فيه.
- أمن الموظفين: تجرى الجمارك والمتعاملون الاقتصاديون المعتمدون، بناء على صلاحياتهم وكفاءاتهم، فحصاً دقيقاً لخلفية الموظفين المحتملين إلى أقصى حد ممكن قانوناً، ويحظر الدخول غير المصرح به إلى المرافق ووسائل النقل وأرصفتها التحميل ومناطق الشحن، مما قد يؤثر على أمن تلك المناطق في سلسلة التوريد التي تقع تحت مسؤوليتهم.
- تدريب أمن الشركاء: يجب على الجمارك وضع متطلبات وآليات للمتعاملين الاقتصاديين المعتمدين لتعزيز أمن سلسلة التوريد العالمية من خلال التزامهم بزيادة تدابيرهم الأمنية طواعية، بالإضافة إلى المعايير الوطنية التكميلية.

- إدارة الأزمات والتعافي من الحوادث: من أجل تقليل تأثير الكارثة ، يجب أن تشمل إجراءات إدارة الأزمات والتعافي التخطيط المسبق وإنشاء عمليات للعمل في مثل هذه الظروف الاستثنائية.
- القياس والتحليل والتحسين: يجب على المتعامل الاقتصادي المعتمد والجمارك التخطيط وتنفيذ عمليات المراقبة والقياس والتحليل والتحسين.

4- أثر المتعامل الاقتصادي المعتمد على الاقتصاد:

تشير منظمة الجمارك العالمية إلى وجود برامج (AEO) في العديد من الدول وتصدر أدلة لتنفيذها، مما يدل على انتشارها واسعاً، غير أن كل دولة تطبق البرنامج الخاص بها بمعاييرها الخاصة، مع التوافق مع إطار (SAFE)، ووفقاً للبيانات المجمعة من موقع المنظمة العالمية للجمارك هناك عدد كبير من البرامج المفعلة والتي تمثل 44% من إجمالي أعضاء المنظمة العالمية للجمارك وتبرهن على الالتزام المستدام للأعضاء بمعايير وممارسات الجمارك الدولية المتقدمة، وهنا يمكن الإشارة إلى برنامج المتعامل الاقتصادي المعتمد ومدى مساهمته في تحسين كفاءة الاقتصاد، دعم النمو والاستثمار، تعزيز الأمن والاستقرار، ورفع التنافسية على المدى الطويل، مما يجعله عنصراً مهماً في دعم التنمية الاقتصادية الشاملة.

إن هذا الاهتمام المتزايد ببرنامج المتعامل الاقتصادي المعتمد يهدف أساساً إلى تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز تنافسيته والعمل على تحسين مناخ الأعمال والاستثمار من خلال توفير البيئة المناسبة للعمل وتعزيز الشفافية واليقين التنظيمي، حيث يعتبر برنامج المتعامل الاقتصادي (AEO) كأداة اقتصادية وتنظيمية ذات أثر واسع على الاقتصاد بشكل عام، إذ يجمع بين تسهيل التجارة وتعزيز الأمن والامتثال. مع تعزيز الاندماج في الاقتصادي العالمي.

4-1. أثر المتعامل الاقتصادي المعتمد على إدارة أمن سلسلة التوريد:

ينظر في الاتحاد الأوروبي على أن برنامج المتعامل الاقتصادي المعتمد هو شراكة بين السلطات الجمركية والمتعاملين الاقتصاديين لضمان أمن سلسلة التوريد وتسهيل التجارة المشروعة (Commission, s.d.)، إن إدارة أمن سلسلة التوريد بشكل عام هي تطبيق سياسات وإجراءات وتقنيات لحماية أصول سلسلة التوريد (المنتجات والمرافق والمعدات والمعلومات والأفراد) من السرقة أو التلف أو الإرهاب، ومنع إدخال مواد غير مصرح بها أو أشخاص أو أسلحة دمار شامل إلى سلسلة التوريد (Closs & McGarrell, 2004)، كما تهدف إدارة أمن سلسلة التوريد إلى الحفاظ على استقرار واستمرارية عمليات الشراء والإنتاج والتخزين والنقل وتدقيق المعلومات، بالإضافة إلى الحد من التكاليف المحتملة لزيادة متطلبات الأمن، والتأخير في عمليات التسليم والإنتاج.

ويؤثر برنامج المتعامل الاقتصادي المعتمد (AEO) على إدارة أمن سلسلة التوريد من خلال الانتقال من الرقابة التقليدية إلى إدارة مخاطر قائمة على الثقة والامتثال، حيث يلزم المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين بتطبيق معايير أكثر أمناً عبر جميع مراحل السلسلة التي تشمل عمليات التصنيع، التخزين، النقل والتوزيع، وذلك بهدف تعزيز أمن سلسلة التوريد في جميع حلقاتها وعبر كامل المسار ووفقاً للأنظمة المطبقة في معظم البلدان، توفر صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد المزايا التالية: (Flores, 2024)

- تقليل عمليات التفتيش المادية والوثائقية: تقليص عمليات الجمركية في الرواق الأحمر (التفتيش المادي والوثائقي) والرواق البرتقالي (التفتيش الوثائقي)، سواء للصادرات أو الواردات أو إعادة التصدير.
- أولوية في عمليات التفتيش المادية والوثائقية: مرونة أكبر عند تطبيق هذه الأنواع من عمليات التفتيش.
- إمكانية اختيار مكان التفتيش الجمركي: يمكن إجراء عمليات التفتيش المادية التي تطلبها مصلحة الجمارك في مستودعات المتعامل الاقتصادي المعتمد أو في مستودع مرخص من طرف الإدارات الجمركية.
- جمركية وطنية مركزية: يمكن الوكلاء لدى الجمارك جمركية البضائع الواردة في أي مركز حدودي، وإجراء الإجراءات الوثائقية في أي مكتب جمركي آخر ضمن الإقليم الجمركي.
- تسهيلات في إجراءات جمركية مبسطة: يمكن للشركات الحاصلة على صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد (وخاصة شركات التصدير والاستيراد) الاستفادة من بعض الإجراءات الجمركية المبسطة والحصول على تسهيلات للوصول إلى أنظمة خاصة، مثل المعالجة الداخلية (RPA)، والمعالجة الخارجية (RPP)، والوجهة النهائية، والاستيراد المؤقت أو عبور البضائع.
- التواصل مع إدارة الجمارك: الحفاظ على علاقات واتصالات سلسلة ومرونة مع السلطات الجمركية.

إن تطبيق منهجية إدارة المخاطر تسمح بتصنيف المتعاملين منخفضي المخاطر بفضل امتثالهم المسبق، مع تركيز جهود الرقابة على المتعاملين أصحاب المخاطر العالية، وهذا يترك أثراً جوهرياً واضحاً على إدارة سلسلة التوريد من خلال اعتماد إجراءات استباقية وضوابط محددة لمنع وقوع الخطر وتتبع عمليات الرقابة وتحسين جودة ودقة البيانات التجارية وتقوية الشراكة بين إدارة الجمارك والمتعاملين

الاقتصاديين وإشراكهم في ضمان أمن وسلامة سلسلة التوريد وحمايتها، ورفع الجاهزية والقدرة على الاستجابة السريعة للمخاطر والتهديدات المحتملة.

علاوة على ذلك، يوفر الخضوع لصفة المتعامل الاقتصادي المعتمد (AEO) أقصى درجات الثقة فيما يتعلق بالامتثال للالتزامات المتعلقة بالضمانات والضمانات المالية لعمليات مثل الاستيراد، والعبور الداخلي، وعمليات الإدخال والبقاء في المستودعات الجمركية أو مرافق التخزين المؤقتة، بحيث أن الخضوع للتدقيق الضريبي مثلاً، يقدم صورة جيدة عن متعامل اقتصادي أو مؤسسة تتمتع بدرجة كبيرة من الموثوقية وملتزمة لدى بقية أعضاء سلسلة التوريد الدولية.

لقد أدت المخاطر الأمنية إلى تكاتف جهود الدول والتكتلات التجارية لأجل تطوير تدابير مضادة لضمان أمن سلاسل التوريد. وقد تم استحداث نظام المتعامل الاقتصادي المعتمد (AEO) لتعزيز الضوابط الأمنية، وذلك لحماية السوق الداخلية وسلسلة التوريد الدولية. وتؤثر هذه المسألة على جميع الشركات، بغض النظر عن حجمها أو قطاعها التجاري، التي تمتلك أو تنقل البضائع عبر سلسلة التوريد الدولية، وفي هذا المجال يتيح الحصول على صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد (AEO) مجموعة من المزايا، وهي (Laszuk & Ryciuk, 2016):

- فحوصات مادية ووثائقية أقل، مقارنة بالمتعاملين الاقتصاديين الآخرين عند تخليص البضائع عبر الجمارك.
- فحوصات أقل للسلامة والحماية عند دخول وخروج البضائع من المنطقة الجمركية.
- سهولة الوصول إلى تبسيطات، واستخدام إقرارات مبسطة و/أو تفويض للتخليص الجمركي في موقع محدد.
- تقليل موارد البيانات اللازمة للإقرار الجمركي.
- إدارة أفضل لعلاقات سلسلة التوريد مع انخفاض في التكاليف المختلفة.
- تحسين الأمن والتعاون بين الشركاء من شبكات التوريد.

إن التبسيطات والتسهيلات الناتجة عن حيازة صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد والتي تطبقها إدارة الجمارك تتطلب مراعاة أمن سلسلة التوريد، هذه الإجراءات تحدد فعالية العمليات العابرة للحدود. غير أن تحقيق هذه التبسيطات، يتطلب امتثال حاملي هذه الصفة لإنشاء ما يسمى بسلاسل التوريد الآمنة. حيث كلما زادت الروابط في سلسلة التوريد الدولية التي يمتلكها المتعامل الاقتصادي المعتمد، كلما زادت كفاءة تحقيق الأرباح والحصول على التراخيص اللازمة.

بمنظور عام، يساهم برنامج المتعامل الاقتصادي المعتمد في تعزيز التعاون الدولي من خلال دعم وتوسيع الاعتراف المتبادل بين برامج المتعامل الاقتصادي المعتمد بما يرفع من مستوى أمن سلاسل

التوريد العابرة للحدود ويزيد من فعالية إدارة المخاطر، كما أن هذا البرنامج يعمل على تعزيز الشفافية، وبناء شراكة فعالة وحقيقية بين الجمارك والمتعاملين الاقتصاديين، بما يحقق مستوى عال من الأمن ويسهل حركة التجارة في ظل بيئة أكثر أماناً وسلاسة.

4-2. أثر برنامج المتعامل الاقتصادي المعتمد على التجارة الدولية في

الجزائر:

يحدث برنامج المتعامل الاقتصادي المعتمد (AEO) تأثيراً كبيراً على التجارة الدولية من خلال بناء شراكة قوية وموثوقة بين المتعاملين الاقتصاديين وإدارة الجمارك، مما يساهم في تسريع تدفقات السلع والتجارة بطريقة أسرع وأكثر كفاءة وأماناً من خلال تقليص مدة الجمركة وإجراءات المعاينة والتفتيش، ومنح الأولوية في التعامل، وهذا بدوره يؤدي إلى تخفيض التكاليف، وتحسين شفافية سلسلة التوريد للمتعاملين المعتمدين، حيث يعمل برنامج المتعامل الاقتصادي كعلامة جودة عالمية، يبسط العمليات اللوجستية ويعزز حجم التجارة.

لقد أدركت إدارة الجمارك العالمية أن إدارة المخاطر هي مفتاح تيسير التجارة وأمنها، فالعوامل الأساسية لضمان تسهيل التجارة العالمية تكمن في المتعاملين الاقتصاديين، إذ تشكل المخاطر مشكلة أساسية بالنسبة لإدارة الجمارك، والعمل على تجنبها أو التقليل منها يعتمد في الأساس على المعلومات المتعلقة بالمتعاملين وإدراكها من طرف إدارة الجمارك حتى تستطيع تطبيق إجراءات للسيطرة عليها، ومن هذا المنطلق، ينشأ نظام المتعامل الاقتصادي المعتمد (AEO) والذي يظهر أثره على التجارة الدولية.

بمنظور عام، فإن برنامج المتعامل الاقتصادي المعتمد كان له أثراً إيجابياً على التجارة الدولية من خلال تسهيل عملياتها وتعزيز الأمن والثقة الدولية وبناء علاقات شراكة بين إدارة الجمارك والشركات، كما ساهم هذا البرنامج الرفع من كفاءة المنظومة الجمركية وتحسين مناخ الأعمال بالإضافة إلى تسريع التجارة على المستوى العالمي وتخفيض التكاليف المرتبطة بالتجارة العابرة للحدود، وهذا بدوره سيزيد من حجم التدفقات التجارية وتقليل الاختناقات اللوجستية، مما يساهم في تحسين تنافسية المنتجات في الأسواق الدولية.

على الرغم من هذا الأثر الإيجابي للمتعامل الاقتصادي المعتمد (AEO) والمطبق من طرف إدارة الجمارك، غير أن تطبيق هذا البرنامج يتطلب من إدارة الجمارك إجراء تدقيق قائم على تقييم المخاطر لتقييم الوضع القانوني للمتعاملين الاقتصاديين ومؤسساتهم والتأكد من صحتها، وتوحيد إدارتها الداخلية، وتعزيز الالتزام بالقانون والانضباط الذاتي. لذا، من الضروري تفعيل التدقيق الخارجي للجمارك وهذا بناء على إدراك العمليات التجارية والمخاطر التي تنطوي عليها، لذلك يجب أن يقيم

هذا التدقيق إدارة المخاطر الكلية للشركات تقييم شاملا، ويركز على المجالات عالية المخاطر . لاكتشاف نقاط الضعف والتحقق من صحة وشرعية عمليات الاستيراد والتصدير .

بين الجدول أدناه عدد التصاريحات الجمركية المسجلة من قبل المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين (AEO) سنويا خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى غاية سنة 2025، حيث تبين الأرقام اتجاه تصاعدي عام يعكس مدى جاذبية برنامج المتعامل الاقتصادي المعتمد وكذا فعاليته، بحيث ارتفع عدد التصاريحات الجمركية من 30.727 تصريح سنة 2015 إلى 66.685 تصريحا سنة 2018، قبل أن يستقر نسبيا في 2019 عند 66.004 تصريح، ما يعني أن هناك تقريبا تضاعف عدد التصاريحات خلال هذه الفترة، ورغم الانخفاض الحاد المسجل خلال 2020 (26.254 تصريح) و 2021 (27.684 تصريح) إلا أن هذا التراجع يفسر أساسا إلى تداعيات جائحة COVID-19 التي أثرت على حركة التجارة الدولية وسلاسل الإمداد الدولية، لكن ابتداء من سنة 2022 عرف عدد التصاريحات الجمركية ارتفاع تدريجي بلغ 60.987 تصريح في سنة 2025. يعكس هذا التطور مدى فعالية برنامج المتعامل الاقتصادي المعتمد في استقطاب عدد متزايد من المتعاملين الاقتصاديين والاستفادة من مزايا البرنامج، مثل تسهيل الإجراءات وتقليص آجال معالجة عمليات استيرادهم، حيث ننوه أيضا أن خلال مقابلة مسؤول عن البرنامج على مستوى المديرية العامة للجمارك أن برنامج المتعامل الاقتصادي المعتمد لا يحقق فقط أثر مباشر على المتعاملين الحاصلين على الاعتماد بل يحدث أيضا أثر غير مباشر في تحفيز المتعاملين الآخرين في تحسين مستوى الامتثال واستيفاء شروط الموثوقية والملاءة المالية من أجل الحصول على اعتماد، وبالتالي يقود هذا البرنامج إلى تأثير مباشر يتمثل في تحسين أداء المتعاملين المعتمدين، وتأثير غير مباشر يعزز جاذبية النظام ويدفع المزيد من المؤسسات للانخراط فيه ما يسهم في تسهيل الرقابة الجمركية ويمكن من تأمين سلسلة التوريد الدولية والتجارة الدولية.

جدول رقم 01: عدد التصاريحات الجمركية السنوية المسجلة في إطار المتعامل الاقتصادي

المعتمد

السنة	عدد التصاريحات الجمركية
2015	30.727
2016	38.851
2017	56.846
2018	66.685
2019	66.004
2020	26.254

27.684	2021
36.263	2022
49.354	2023
60.324	2024
60.987	2025

المصدر: المديرية العامة للجمارك الجزائرية

خلال نفس المقابلة مع أحد المسؤولين عن برنامج المتعامل الاقتصادي المعتمد (AEO) على مستوى المديرية العامة للجمارك ذكر أن انطلاق منح الاعتمادات الأولى كان خلال سنة 2013، حيث بلغ العدد الإجمالي آنذاك 110 اعتماد ومنذ ذلك الحين، عرف البرنامج تطورا حيث ارتفع عدد الاعتمادات ليصل حاليا إلى 374 بين اعتمادات جديدة ومجددة للمتعاملين التي مر ثلاث سنوات من تاريخ اعتمادهم ويعكس هذا الارتفاع الديناميكية التي يشهدها البرنامج واستمرارية انخراط المؤسسات فيه، سواء من خلال طلبات الانضمام الجديدة أو من خلال حرص المتعاملين المعتمدين على تجديد اعتمادهم والاستمرار في الاستفادة من الامتيازات المرتبطة بهذا البرنامج.

يظهر التحليل المقارن بين تطور عدد الاعتمادات الممنوحة في إطار برنامج المتعامل الاقتصادي المعتمد (AEO) وتطور عدد التصاريحات الجمركية وجود علاقة ترابط واضحة بين المؤشرين، بما يعكس الأثر الإيجابي لتوسع قاعدة المتعاملين المعتمدين فمنذ انطلاق البرنامج سنة 2013 بـ 110 اعتماد، وبلغه حاليا 374 اعتماد، يتضح أن عدد المؤسسات المنخرطة في هذا البرنامج قد عرف نموا وقد تزامن هذا التوسع مع ارتفاع ملحوظ في عدد التصاريحات الجمركية المقدمة من طرف هذه الفئة، حيث انتقل من 30,727 تصريحًا سنة 2015 إلى مستويات قاربت 66 ألف تصريح خلال سنتي 2018 و2019، أي ما يعكس تضاعف شبه كامل في حجم النشاط خلال فترة وجيزة.

ورغم التراجع المسجل خلال سنتي 2020 و2021 بسبب تداعيات جائحة-COVID 19، فإن استئناف المنحى التصاعدي ابتداء من 2022 وبلغ أكثر من 60 ألف تصريح في 2024 و2025 يؤكد أن العلاقة بين عدد الاعتمادات وعدد التصاريحات ليست ظرفية بل هي علاقة هيكلية فكلما ارتفع عدد المتعاملين المعتمدين، زاد حجم العمليات الجمركية التي تتم في إطار هذا البرنامج، سواء نتيجة انضمام متعاملين جدد أو توسع نشاط المتعاملين الحاليين. كما يعكس هذا الترابط أن الامتيازات التي يوفرها نظام AEO لا تقتصر على تحسين أداء المتعاملين المعتمدين فحسب، بل تساهم أيضا في زيادة حجم تعاملهم التجاري، مما يعزز من دور البرنامج في تحقيق هدي في تسهيل التجارة وضمان أمن سلسلة الإمداد.

5- تحليل ومناقشة النتائج:

أظهرت نتائج الدراسة أن برنامج المتعامل الاقتصادي المعتمد (AEO) هو بمثابة آلية فعالية تجمع بين تعزيز أمن سلسلة التوريد العالمية وتسهيل التجارة الدولية، كما بينت النتائج أن المتعاملين الاقتصاديين وأصحاب الأعمال الحاصلين على صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد يستفيدون من إجراءات جمركية مبسطة من خلال منح الأولوية في المعالجة والتقليل من عمليات التفتيش، تقليص مدة التخليص الجمركي، هذه الانعكاسات الإيجابية تؤدي إلى خفض التكاليف وتسهيل الانسياب السلس لحركة السلع والبضائع، وتحسين خدماتها.

كما أظهرت النتائج أن برنامج المتعامل الاقتصادي المعتمد (AEO) يساهم بشكل فعال وواضح في تعزيز مستوى الامتثال الطوعي للمتعاملين الاقتصاديين ومدى التزامهم بالشروط والمعايير الواجب اعتمادها، خاصة فيما يتعلق بالأمن وإدارة المخاطر، وهذا بدوره يرفع مستوى الثقة بين الأطراف ويحسن العلاقة مع إدارة الجمارك، ويدعم القدرة على تركيز جهود الرقابة على الشحنات عالية الخطورة.

تعزز هذه الدراسة الفرضية القائمة على أن الأمن وتسهيل تدفقات السلع والبضائع هدفين ليس متعارضين، بل يمكن تحقيقهما في إطار متكامل وكل هدف يخدم الآخر، فبرنامج المتعامل الاقتصادي المعتمد يركز على الرقابة المبنية على إدارة المخاطر والتعاون مع أصحاب الأعمال والمتعاملين الاقتصاديين والشركة مع إدارة الجمارك والتي تساهم في رفع كفاءة سلسلة التوريد العالمية وخاصة في ظل تعقد شبكات الإمداد وتنوعها واتساع حجم التدفقات التجارية الدولية عبر المعابر الحدودية والموانئ.

كما كشفت نتائج الدراسة أن الاستفادة من مزايا برنامج المتعامل الاقتصادي المعتمد (AEO) تختلف من مؤسسة إلى أخرى ومن دولة إلى دولة أخرى وهذا بما يتوافق مع درجة الجاهزية التقنية والتنظيمية، فالشركات الكبرى غالباً ما تكون أكثر قدرة على تلبية شروط ومتطلبات البرنامج والالتزام بالمعايير الواجبة التطبيق والتي ينبغي العمل بها، وحتى تكون هناك قدرة للمتعاملين الاقتصاديين على اكتساب صفة متعامل اقتصادي معتمد يجب أن يكون هناك تنسيق دولي في الاعتراف المتبادل بين الدول للاستفادة أكثر من الأثر الإيجابي لهذا البرنامج.

وأخيراً، خلصت الدراسة إلى أن برنامج المتعامل الاقتصادي المعتمد أداة فعالة لتأمين وتسهيل سلاسل التوريد العالمية، لذلك ينبغي دعم هذا البرنامج بإطار تنظيمي وتشريعي واضح وتعزيز الثقة والتعاون بين إدارة الجمارك العالمية والمتعاملين الاقتصاديين ومختلف السلطات، كما توصي نتائج الدراسة بالعمل على نشر وتوسيع البرامج التوعوية والتثقيفية في هذا المجال لدى أصحاب المصالح مع تعزيز اتفاقيات الاعتراف المتبادل بين المناطق والبلدان لتنشيط التبادلات التجارية الدولية وضمان

تعظيم الفوائد والارباح الاقتصادية والأمنية لبرنامج المتعامل الاقتصادي المعتمد على المستويين المحلي والدولي.

6- الخاتمة:

في ظل توسع التدفقات التجارية وزيادة المخاطر الأمنية أصبحت سلاسل التوريد العالمية أكثر عرضة للأخطار، ونتيجة لذلك، ظهرت الحاجة إلى تكاثف جهود الدول للبحث عن التدابير اللازمة لضمان أمن سلاسل التوريد واتخاذ إجراءات أكثر شمولاً وتكاملاً لتعزيز الضوابط الأمنية وضمان استمرارية تدفق السلع والخدمات، إن تأمين سلاسل التوريد هو مسألة بالغة الأهمية لما لها من تأثير مباشر على أداء المتعاملين الاقتصاديين، فلم يعد التركيز على الأمن الداخلي كافياً، بل يجب على المتعاملين الاقتصاديين والشركات الاهتمام أكثر بقضايا الأمن في جميع مراحل سلسلة التوريد والعمل على تأمينها وتوفير أفضل حماية لها، لأجل تعزيز الانسياب السلس للسلع.

لقد أثبت برنامج المتعامل الاقتصادي المعتمد (AEO) فعاليته على الصعيد العالمي، ويتجلى ذلك في الالتزام الدائم للمتعاملين بالمعايير المعمول بها، فمن خلال تعزيز التوافق مع المعايير القانونية والتنظيمية، يؤمن هذا البرنامج سلاسل التوريد مع الحفاظ على التجارة المشروعة، ويسهم إسهاماً كبيراً في تسريع التجارة الدولية من خلال تعزيز أمن المعاملات والتعاون الشفاف مع إدارة الجمارك، ويقوي الشراكة مع المتعاملين بما يسهم في دعم نجاح برنامج المتعامل الاقتصادي لخلق بيئة تجارية عالمية أكثر أماناً وكفاءة ومرونة.

إن الامتثال لمعايير أمنية عالية والحصول على صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد يمنح المتعاملين الاقتصاديين موثوقية أكثر في سلاسل التوريد الدولية، ويبرهن الالتزام بالإجراءات الأمنية، وزيادة كفاءة الأنشطة وتعزيز التعاون مع إدارة الجمارك التي تمنح للمتعامل الاقتصادي المعتمد معاملة ذات سلاسة من خلال التقليل من عمليات التفتيش والمعاينة، مع إمكانية الإبلاغ المسبق عن عمليات الفحص المخطط لها للإمدادات، بالإضافة إلى ذلك فإن برنامج المتعامل الاقتصادي هو في تطور دائم ومستمر، حيث يوجد عدد كبير من الدول التي لديها هذا البرنامج، ففي ظل التوسع في الحركة التجارية والحاجة إلى عدد أكبر من الاتفاقيات المبرمة بشأن الاعتراف بالمتعاملين الاقتصاديين، هذه الاتفاقيات تشكل أساساً لهذا البرنامج للاستفادة من التسهيلات المقدمة، فهناك العديد من الدول المهتمة سواء المتقدمة أو الدول النامية والتي شهدت زيادة في حجم الصادرات منذ سنة 2014 .

المراجع:

1. Chen, L. & Ma, Y, A Study of the Role of Customs in Global Supply Chain Management and Trade Security Based on the Authorized Economic Operator System, Journal of Risk Analysis and Crisis Response, Vol. 5, No. 2, 2015.
2. Closs, D. J. & McGarrell, E. F. Enhancing Security Throughout the Supply Chain, IBM Center for the Business of Government, SPECIAL REPORT SERIES, 2004.
3. Commission, E., s.d. Authorised Economic Operator (AEO) programme. [En ligne] Available at: https://taxation-customs.ec.europa.eu/customs/authorised-economic-operator/programme_en [Accès le 21 November 2025].
4. Flores, C.. Benefits of being an AEO (Authorized Economic Operator), 2024. [En ligne] Available at: <https://www.cargoflores.com/en/benefits-of-being-an-aeo-authorized-economic-operator/> [Accès le 27 November 2025].
5. Ila , M. & Mentzer, J. T. Global Supply Chain Risk Management Strategies, International Journal of Physical Distribution & Logistics Management, 38, 192-223, 2008.
6. Ireland, R., The WCO SAFE Framework of standards: Avoiding Ecess in Global Supply Chain Security Policy, WCO Research Paper No. 3, 2009.
7. Laszuk, M. & Ryciuk, U, THE IMPORTANCE OF AUTHORIZED ECONOMIC OPERATOR INSTITUTION FOR THE SECURITY OF SUPPLY CHAIN IN THE INTERNATIONAL GOODS TURNOVER OF POLISH ENTERPRISES, Eurasian Journal of Business and Management, 4(1), 32-41, 2016.
8. MIKURIYA, k, Supply Chain Security: The Customs Community's Response. World Customs Journal, 1(2), 51–60, 2007.
9. Williams, Z., Lueg, J. E., Taylor, R. D. & Cook, R. L, Why All the Changes? An Institutional Theory Approach to Exploring the Drivers of Supply Chain Security, International Journal of Physical Distribution & Logistics Management, 39(7),595-618, 2009.